

## الكشف عن هدر للمال العام بـ (10) مليارات دينار في ذي قار

كشفت هيئة النزاهة الاتحادية، اليوم الأحد، عن خروق و هدر للمال العام يقدر بعشرة مليارات دينار في مشاريع استثمارية بمحافظة ذي قار.

وذكرت الهيئة في بيان، أن "فريق عمل مكتب تحقيق الهيئة في ذي قار ضبط أوليات ثلاث إجازات استثمارية في هيئة استثمار المحافظة، بعد أن لاحظ ارتكابها مخالفات فيها"، مبيّناً عدم قيام الهيئة بمُتابعة آلية التعاقد بين المُستثمر والمستفيدين من الوحدات السكنية في مجمّع سكني استثماري بـ كلفة (5,589,785,000) مليارات دينار، "موضحاً أن شركة نفط ذي قار ارتكبت مخالفات في مشروع إنشاء مجمّع سكني بـ (2,742,625,000) ملياري دينار".

وأشارت الهيئة في بيانها إلى "رصد هدر للمال العام في مجمّع سكني استثماري للمُوظّفين عامتهم تمثّل بقيام دائرة عقارات الدولة في المحافظة بنقل ملكية أرض إلى بلدية الناصرية، التي بدورها منحتها إلى مُستثمر، خلافاً للضوابط؛ ممّا أدّى إلى حرمان المُوظّفين مُديرية الإسكان العسكري من تخصيصها كقطع أراضٍ للضباط والمراتب، فضلاً عن حرمان خزينة

الدولة من استحصال الأموال الناتجة عن بيع الأرض".

ولفت البيان إلى "قيام هيئة الاستثمار وبلدية الناصرية بالتلاعب ونقل إجازة مشروع استثماري بـ 2,000,000,000) مليار دينار من مُستثمر إلى آخر بدعوى تنازل المُستثمر الأول".

وأكدت الهيئة في بيانها "حدوث هدرٍ للمال العام في عملية بيع (16) قطعة أرضٍ سكنيةٍ في بلدية الناصرية بالمزادات بأسعارٍ لا تتناسب مع الأسعار السائدة في السوق، لافتاً إلى تنظيم مزاداتٍ بصورةٍ شكليةٍ وحصر مزاد كل قطعةٍ بشخصٍ واحدٍ؛ بالرغم من استفادتهم سابقاً".

من جانب آخر قالت الهيئة إنه "في مديرية التربية في المحافظة، لاحظ الفريق مخالقاتٍ للتعليمات والضوابط في ترميم وتأهيل (4) مدارس بكلفة ( 486,819,000) مليون دينارٍ، ضمن برنامج "الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية".